الأمم المتحدة

A/65/188–S/2010/408

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
30 July 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البند ٧٢ من جدول الأعمال المؤقت*
تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة، وإلى أعضاء مجلس الأمن، التقرير السنوي الخامس عشر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المقدم من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وفقا للمادة ٣٢ من نظامها الأساسي (انظر قرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤)، المرفق) التي تنص على ما يلي:

يقدم رئيس المحكمة الدولية لرواندا التقرير السنوي للمحكمة الدولية لرواندا إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة.

* A/65/150.

230810 170810 10-46878 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

كتاب الإحالة

٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠

يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن، التقرير السنوي الخامس عشر للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة التي ارتكبت في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠، وذلك عملا بالمادة ٣٢ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية.

(توقيع) تشارلز مايكل دينيس **بايرون**
الرئيس

رئيس الجمعية العامة
الأمم المتحدة
نيويورك

رئيس مجلس الأمن
الأمم المتحدة
نيويورك

التقرير السنوي الخامس عشر للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

موجز

يعرض هذا التقرير السنوي موجزا للأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

وخلال العام الماضي، واصلت المحكمة جهودها الرامية إلى الإسراع بإنجاز عبء العمل المتبقي على مستوى المحاكمات وإجراءات الاستئناف. وعلى الرغم من مواجهة العديد من الصعوبات، وبخاصة فيما يتعلق باستبقاء الموظفين واستقدامهم، أحرزت المحكمة تقدما كبيرا حيث أصدرت سبعة أحكام ابتدائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال يتعين إصدار ١٢ حكما بحق ٢٤ متهما في قضايا جارية وفي محاكمتين ستبدءان في وقت لاحق من عام ٢٠١٠. ويتوقع إتمام المحاكمات الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠١١.

وأصدرت دائرة الاستئناف أربعة أحكام في قضايا يمثل في كل منها متهم واحد، ليصل مجموع عدد الأشخاص الذين انتهت محاكمتهم على مستوى الاستئناف إلى ٣١ شخصا. ويتوقع إتمام دعاوى الاستئناف بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

وتمكن مكتب المدعي العام من كفالة إلقاء القبض على ثلاثة هاربين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك من خلال التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء في المنطقة، لينخفض بذلك عدد الهاربين إلى ١٠ أشخاص. وركز مكتب المدعي العام أيضا على تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية لمقاضاة مرتكبي الجرائم المتعلقة بالإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤. وقُدم أيضا دعم مستمر إلى السلطات الرواندية لمساعدتها في استيفاء الشروط المطلوبة لنقل القضايا من المحكمة.

ودأب قلم المحكمة على تقديم مستوى رفيع من الدعم الإداري والقضائي للمحكمة. وعمل على ضمان تعاون الدول الأعضاء مع المحكمة ومساعدتهم لها، وواصل تعزيز ما يضطلع به من أنشطة التوعية وبناء القدرات في رواندا. وقامت مختلف الوحدات

والأقسام في شعبة الخدمات القضائية والقانونية بتوفير دعم متواصل لإجراءات المحاكمة. وواصلت شعبة خدمات الدعم الإداري جهودها لكفالة إدارة عملية تقليص عمل المحكمة بسلاسة.

وتبذل جميع أجهزة المحكمة كل ما في وسعها لإتمام عمل المحكمة على وجه السرعة والتحضير للانتقال بسلاسة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وتتطلب هذه الجهود تعاونا ودعما أساسيين من الدول الأعضاء: إذ لا يزال يتعين إلقاء القبض على ١٠ هاربين، والأشخاص الثلاثة الذين قضت المحكمة ببراءتهم بحاجة إلى بلدان يُنقلون إليها، والمحكمة تحتاج إلى موارد كافية لتمكينها من إنجاز مهامها في الإطار الزمني المتوقع. وتعوّل المحكمة على دعم الدول الأعضاء المتواصل لبلوغ أهدافها.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٦

ثانيا – أنشطة المحكمة ٦

ألف – أنشطة الرئيس ٦

باء – أنشطة آليات التنسيق ٨

جيم – نشاط دوائر المحكمة ٩

دال – أنشطة مكتب المدعي العام ١٨

هاء – أنشطة قلم المحكمة ٢٠

ثالثا – النتائج والتوصيات ٢٧

أولا – مقدمة

١ – يعرض التقرير السنوي الخامس عشر للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (''المحكمة'') موجزا للأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٢ – وقد واصلت المحكمة، من خلال مكتب الرئيس، والدوائر، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، ما تبذله من جهود لتحقيق أهدافها المرسومة في استراتيجية الإنجاز التي أقرها مجلس الأمن في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣). واستمر طوال العام نشاط مكثف من المحاكمات والاستئنافات وصياغة الأحكام.

ثانيا – أنشطة المحكمة

٣ – تتكون المحكمة من ثلاث دوائر ابتدائية، ودائرة استئناف، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة. ومنذ ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٧، يعمل القاضي دينيس بايرون (سانت كيتس ونيفس) رئيسا للمحكمة، وتعمل القاضية خالدة رشيد خان (باكستان) نائبة للرئيس، ويؤدي كلاهما حاليا ولايته الثانية.

ألف – أنشطة الرئيس

١ – النشاط القضائي

٤ – اتخذ الرئيس خلال الفترة المشمولة بالتقرير قرارات بشأن نقل شخص مدان واحد إلى إحدى الدول الأعضاء لتنفيذ الحكم الصادر ضده. ويتوقع إجراء عملية النقل عما قريب. وأصدر الرئيس أيضا أوامر بشأن طائفة من المسائل الأخرى، من بينها تعاون الدول وظروف الاحتجاز.

٢ – استراتيجية الإنجاز

٥ – واصل الرئيس تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة في تعاون وثيق مع المدعي العام وقلم المحكمة. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، قدم الرئيس التقريرين اللذين يقدمان كل ستة أشهر إلى مجلس الأمن عن استراتيجية الإنجاز. وخلال عام ٢٠٠٩، تناولت المحكمة بنجاح المهمة الصعبة المتمثلة في بدء مرحلة تقديم الأدلة

في ١٠ محاكمات جديدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استُكملت مرحلة تقديم الأدلة في ثماني من هذه المحاكمات العشر دون المساس بحقوق المتهمين في محاكمة عادلة. وقد صدرت أحكام في أربع من تلك المحاكمات العشر.

٦ - وسعيا لزيادة تحسين إدارة المحاكمات، أصدر الرئيس في ٣ أيار/مايو ٢٠١٠ توجيهين إجرائيين بشأن طول المذكرات الختامية والمرافعات الختامية وتوقيت تقديمها، وبشأن الزيارات الميدانية.

٧ - وتظل الصعوبات المرتبطة باستبقاء الموظفين من العقبات الكبرى التي تعترض تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز في الوقت المحدد لها. ففي الفترة ما بين ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، غادر المحكمة ما مجموعه ١٦٧ موظفا للالتحاق بوظائف أكثر استقرارا داخل الأمم المتحدة أو في منظمات أخرى: منهم ٢٦ موظفا من الدوائر، و ٣٤ موظفا من مكتب المدعي العام، و ٤٦ موظفا من الإدارة و ٦١ موظفا من أقسام أخرى تابعة لقلم المحكمة. ويشكل تعيين موظفين جدد محل الموظفين المغادرين عملية طويلة ستفضي، حتى في أحسن الأحوال، إلى حدوث تأخيرات ولا يمكن أن تعوض الخسارة المستمرة للذاكرة المؤسسية. وقد دعا مجلس الأمن في قراره ١٩٣٢ (٢٠١٠) الأمانة العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى المعنية إلى مواصلة العمل مع رئيس قلم المحكمة لإيجاد حلول عملية لمعالجة مسألة إيجاد الموظفين.

٨ - وعملت أجهزة المحكمة الثلاثة معا بتعاون وثيق استعدادا لعملية الانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية بعد إغلاق المحكمة. وتقوم اللجنة المعنية بتراث المحكمة والمؤلفة من ممثلين عن جميع الأجهزة بتنسيق هذه الأنشطة تحت إشراف مجلس التنسيق.

٣ - العلاقات الدبلوماسية وأنماط التمثيل الأخرى

٩ - حافظ الرئيس على اتصالات منتظمة مع مقر الأمم المتحدة والسلك الدبلوماسي، في كل من البلد المضيف ومقر الأمم المتحدة والبلدان الأخرى. وقدمت الأمانة العامة للأمم المتحدة، لا سيما مكتب الشؤون القانونية، دعما هاما للمحكمة، على صعيد المشورة القانونية والدعم الدبلوماسي، بغية ضمان التعاون السلس فيما بين المحكمة ومجلس الأمن والجمعية العامة.

١٠ - وبمناسبة تقديم إحاطتهما الإعلامية لمجلس الأمن، شارك كل من رئيس المحكمة ومدعيها العام، وكذلك رئيس قلم المحكمة في حزيران/يونيه ٢٠١٠، في اجتماعات الفريق

العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين والتابع لمجلس الأمن. وقد تسنى بذلك عقد مشاورات شاملة ومفتوحة مع المستشارين القانونيين لأعضاء مجلس الأمن بشأن جميع المسائل الهامة.

باء – أنشطة آليات التنسيق

١ – مجلس التنسيق

١١ – عقد مجلس التنسيق المكون من الرئيس والمدعي العام ورئيس قلم المحكمة اجتماعات منتظمة لمناقشة مسائل تهم المحكمة بأكملها، من قبيل استراتيجية الإنجاز، والمسائل المتعلقة بملاك الموظفين والميزانية. وبدعم من اللجنة المعنية بتراث المحكمة، اعتمد مجلس التنسيق أيضا تدابير لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتملة لوضع محفوظات المحكمة ومقر آلية تصريف الأعمال المتبقية (S/2009/258).

٢ – المكتب

١٢ – يتكون المكتب من رئيس المحكمة ونائب الرئيس ورؤساء هيئات قضاة الدوائر الابتدائية الثلاث، وقد استقى الرئيس مشورة المكتب خلال اجتماعات منتظمة وفي مراسلات كتابية بشأن مسائل تتعلق باشتغال المحكمة.

٣ – الجلسات العامة

١٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع قضاة المحكمة في جلسة عامة واحدة لمناقشة مسائل متنوعة. واعتمدت الجلسة العامة تعديلا للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات تمثل في إضافة قاعدة جديدة هي القاعدة ٧١ مكررا، التي تسمح بعقد جلسات لحفظ الأدلة في قضايا المتهمين الهاربين.

٤ – لجنة القواعد

١٤ – تقوم لجنة القواعد بعرض أو مناقشة مقترحات التعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وتتكون اللجنة حاليا من القضاة فاعن جونسين (الرئيس)، وباختيار توزموخاميدوف، وسيون كي بارك، يساعدهم موظفون قانونيون من الدوائر. وفيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالسير العام للمحاكمات، تنعقد اللجنة بشكلها الموسع، يدعمها ممثلون عن مكتب المدعي العام ومحامي الدفاع.

جيم – نشاط دوائر المحكمة

١ – تكوين الدوائر

١٥ – تتألف دوائر المحكمة من ثلاث دوائر ابتدائية ودائرة استئناف واحدة، وهي تضم حاليا ١٣ قاضيا دائما وأحد عشر قاضيا مخصصا. وقد أتمّت الدائرة الابتدائية الأولى عملها بإصدار حكمها في قضية مونياكازي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ وستتوقف عن العمل.

١٦ – ويعمل ستة من القضاة الدائمين وجميع القضاة المخصصين في الدوائر الابتدائية الثلاث. وقد غادر المحكمة اثنان من القضاة الدائمين، هما القاضي إريك موس (النرويج)، والقاضي سيرغي ألكسييفيتش إيغوروف (الاتحاد الروسي) عقب إتمام آخر قضية لهما في شباط/فبراير ٢٠١٠. و في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، التحق بالمحكمة قاض دائم جديد هو القاضي باختيار توزموخاميدوف (الاتحاد الروسي).

١٧ – ويعمل في دائرة الاستئناف سبعة قضاة دائمين، منها قاضيان، القاضي محمد غوني (تركيا) والقاضية أندريسيا فاز (السنغال)، هما من قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في حين استُقدم القضاة الخمس الآخرون من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

١٨ – وتتألف الدوائر الابتدائية في الوقت الحالي من القضاة دينيس بايرون (سانت كيتس ونيفيس)، وخالدة رشيد خان (باكستان)، ووليام هـ. سيكولي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، وأرليت راماروسون (مدغشقر)، وجوزيف أسوكا نيهال دي سيلفا (سري لانكا)، وباختيار توزموخاميدوف (الاتحاد الروسي) كقضاة دائمين؛ والقضاة سولومي بالونغي بوسا (أوغندا)، ولي غاكوجيا موثوغا (كينيا)، وفلورانس ريتا أري (الكاميرون)، وإميلي فرانسيس شورت (غانا)، وتغريد حكمت (الأردن)، وسيون كي بارك (جمهورية كوريا)، وغبيرداو غوستاف كام (بوركينا فاسو)، وفاغن جونسين (الدانمرك)، وجوزيف ماسانتشي (جمهورية تنزانيا المتحدة) ومباراني راجونسون (مدغشقر) وأيدين سيفا أكاي (تركيا) كقضاة مخصصين. ويواصل القاضيان دي سيلفا وشورت العمل بدوام جزئي بالتزامن مع أداء مهامهما بعد التحاقهما بالعمل في بلديهما الأصليين.

١٩ – وتتألف دائرة الاستئناف من القضاة باتريك روبنسون (جامايكا) رئيسا للمحكمة؛ ومحمد غوني (تركيا)، وفاوستو بوكار (إيطاليا)، وليو داكون (الصين)، وأندريسيا فاز (السنغال)، وثيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية)، وكارمل أجيوس (مالطة).

٢٠ – ومدد مجلس الأمن في قراره ١٩٣٢ (٢٠١٠) فترة عمل اثنين من قضاة دائرة الاستئناف حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وفترة عمل خمسة قضاة دائمين وتسعة

قضاة مخصصين حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أو إلى حين الانتهاء من القضايا المكلفين بها، أيهما أقرب.

٢١ - وظلت مسألة تفاوت الأجور بين القضاة الدائمين والقضاة المخصصين، على الرغم من تساوي عبء العمل والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، تشكل مصدر قلق بالغ للمحكمة. وبالتالي، فقد رحبت المحكمة بقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٦١ الذي قررت فيه الجمعية تسوية هذه المسألة باعتبارها من المسائل ذات الأولوية في دورتها الخامسة والستين.

٢ - النشاط الرئيسي للدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف

(أ) الدائرة الابتدائية الأولى

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة الابتدائية الأولى أربعة أحكام. وبصدور الحكم في قضية موناكازي، تكون الدائرة الابتدائية الأولى قد أنهت العمل المعروض عليها.

أحكام صادرة

رينزاهو

٢٣ - أصدرت الدائرة الابتدائية المؤلفة من القضاة موس، رئيسا، وإيغوروف وآريي حكمها في قضية العقيد ثارسيسي رينزاهو (حاكم سابق لمدينة كيغالي) في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وقد حُكم عليه بالسجن مدى الحياة لارتكابه جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وكانت المحاكمة قد بدأت في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وأثناء سير المحاكمة، استدعى الطرفان ٥٣ شاهدا على مدى ٤٩ يوم محاكمة. واستُمع إلى المرافعات الختامية يومي ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

نسينغيمانا

٢٤ - في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أصدرت الدائرة نفسها حكما بتبرئة هورميسداس نسينغيمانا، وهو قس ومدير سابق لمدرسة كريست - روا الثانوية في نيانزا، من جميع التهم الموجهة إليه، وهي الإبادة الجماعية، والقتل والإبادة باعتبارهما جريمتين ضد الإنسانية. وكانت المحاكمة قد بدأت في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وأدلى ثلاثة وأربعون شاهدا بشهادته على مدى ٤٢ يوم محاكمة. واستُمع إلى المرافعات الختامية في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

سيتاكو

٢٥ - في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، أصدرت الدائرة نفسها حكما في قضية إفريم سيتاكو، وهو حامل لرتبة مقدم ومدير شعبة الشؤون القضائية التابعة لوزارة الدفاع. وقد أدين سيتاكو بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، والإبادة باعتباره جريمة ضد الإنسانية، وجرائم حرب، وحُكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ سنة. وكانت المحاكمة قد بدأت في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وقدم ستة وخمسون شاهدا شهاداتهم على مدى ٦٠ يوم محاكمة. واستُمع إلى المرافعات الختامية في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

مونياكازي

٢٦ - في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أصدرت الدائرة الابتدائية المؤلفة من القضاة آريي، رئيسا، وأكاي وراجونسون الحكم في قضية يوسف مونياكازي، وهو رجل أعمال. وأدين بتهمة ارتكاب الإبادة الجماعية، والإبادة باعتباره جريمة ضد الإنسانية، وحُكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ سنة. وكانت المحاكمة قد بدأت في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. واستمعت الدائرة إلى ١١ شاهد إثبات و ٢٠ شاهد دفاع على مدى ١٩ يوم محاكمة. وأودع الطرفان مذكراتهما الختامية الخطية في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. واستُمع إلى المرافعات الختامية في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

(ب) الدائرة الابتدائية الثانية

٢٧ - أتمت الدائرة الابتدائية الثانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير مرحلة تقديم الأدلة في محاكمتين يمثل في كل منهما متهم واحد، وواصلت صياغة الأحكام في ثلاث قضايا يضم كل منها عدة متهمين، وتشمل ١٤ متهما. وتتواصل محاكمة واحدة يمثُل فيها متهم واحد.

ثلاث قضايا يضم كل منها عدة متهمين وقضيتين يمثل في كل منهما متهم واحد في مرحلة صياغة الأحكام

٢٨ - إن قضية المدعية العامة ضد كاسيمير بيزيمونغو وآخرين (قضية ''الحكومة الثانية'') المعروضة على القضاة خان، رئيسا، وموثوغا وشورت، تخص أربعة وزراء روانديين سابقين في الحكومة المؤقتة التي نُصِّبت في ٩ نيسان/أبريل عام ١٩٩٤، وهم: كاسيمير بيزيمونغو، وجوستان موغيتري، وبروسبر موغيرانيزا، وجيروم - كليمنت بيكامومباكا. واستغرقت المحاكمة ٤٠٤ أيام، استُمع خلالها لشهادات ١٧١ شاهدا وأُدرج أكثر من ٠٠٠ ٨ صفحة من المستندات ضمن الأدلّة. وأُلقيت المرافعات الختامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت الدائرة في مداولات وصياغة أحكام وأصدرت ثمانية قرارات وأوامر، كانت ثلاثة منها سرية. ويُتوقع صدور الحكم في النصف الأول من عام ٢٠١١.

٢٩ - وفي قضية نيراماسوهوكو وآخرين (المعروفة بقضية ''بوتاري'')، المعروضة أمام القضاة سيكولي (رئيسا)، وراماروسون وبوسا، اختتمت القضية في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، واستُمع إلى المرافعات الشفوية الختامية في الفترة من ٢٠ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وشملت المحاكمة ستة متهمين، وهم: بولين نيراماسوهوكو (وزيرة الأسرة والنهوض بالمرأة سابقا)؛ وأرسين شالوم نتاهوبالي (القائد المزعوم لإحدى جماعات انتراهموي في بوتاري في نيسان/أبريل ١٩٩٤)؛ وسيلفان نسابيمانا (حاكم بوتاري في الفترة من ١٩ نيسان/أبريل إلى ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤)؛ وألفونس نتيزيريايو (حاكم بوتاري في الفترة من ١٧ حزيران/يونيه إلى تموز/يوليه ١٩٩٤)؛ وجوزيف كنياباشي (عمدة بلدة نغوما في مقاطعة بوتاري سابقا)، وإيلي ندايمباجي (العمدة السابق لبلدة موغانزا في مقاطعة بوتاري). ومنذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أصدرت الدائرة قرارين خطيين. وعقب صدور أمر الدائرة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تم إيداع تقرير جديد لصديق المحكمة بشأن ادعاءات تتعلق بقيام ثلاثة شهود بالإدلاء بشهادة زور وازدراء المحكمة، ولم يتم بعد البت في هذه المسألة. وتعقد الدائرة حاليا مداولاتها بشأن الحكم الذي يُتوقع صدوره في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٣٠ - وفي قضية نديندييمانا وآخرين (قضية ''العسكريين الثانية'')، المعروضة أمام القضاة دي سيلفا، رئيسا، وحكمت وبارك، واصلت الدائرة مداولاتها وصياغة الحكم. وتشمل القضية أربعة متهمين هم: فرانسوا زافيير - نزوونيمي (قائد كتيبة الاستطلاع في الجيش الرواندي سابقا)، وأوغسطين بيزيمونغو (رئيس أركان الجيش الرواندي سابقا) و أوغسطين نديندييلياماناً (رئيس أركان الدرك الوطني سابقا)، وإينوسانت سغاهوتو (القائد السابق للسرية - أ التابعة لكتيبة الاستطلاع في الجيش الرواندي). واستمعت الدائرة إلى المرافعات الختامية للأطراف في ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة تسعة قرارات خطية، منها أمر صادر إلى رئيس قلم المحكمة بتعيين صديق للمحكمة بغرض التحقيق في قيام الشاهد جي.إف.آر. بسحب شهادته أمام الدائرة. ويتوقع صدور الحكم في نهاية عام ٢٠١٠.

٣١ - وستصدر الدائرة الابتدائية الثانية، المؤلفة من القضاة راماروسون، رئيسا، وحكمت وماسانتشي، الحكم في قضية المدعي العام ضد إلديفونسي هاتيغيكيمانا، قائد معسكر نغوما

العسكري سابقا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وقد بدأت المحاكمة في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٩، واختُتمت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وعلى مدى ٤٣ يوم محاكمة، استدعى كل من الادعاء والدفاع ٢٠ شاهدا. وأجريت زيارات ميدانية إلى رواندا شاركت فيها الدائرة والطرفان في الفترة من ٢ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وأودع الطرفان مذكراتهما الختامية في ١ شباط/فبراير ٢٠١٠ وقدما مرافعاتهما الختامية في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة ١٤ قرارا وأمرا.

٣٢ - ويعكف قسم آخر من أقسام الدائرة حاليا على صياغة الحكم الذي سيصدر في محاكمة غاسبارد كانياروكيغا، وهو رجل أعمال. وكانت المحاكمة قد بدأت في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ أمام القضاة حكمت، رئيسا، وبارك وماسانتشي، واختُتمت في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠ بعد ٢٨ يوم محاكمة. واستدعى الادعاء ١١ شاهدا في حين استدعى الدفاع ٢٣ شاهدا. وقامت الدائرة بزيارة ميدانية إلى رواندا في الفترة من ١٩ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وأودع الطرفان مذكراتهما الختامية في ١١ أيار/مايو ٢٠١٠. واستُمع إلى المرافعات الختامية في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة ٣٥ قرارا خطيا وأمرا. ويتوقع صدور الحكم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

محاكمة نغيراباتواري الجارية

٣٣ - افتتحت قضية أوغسطين نغيراباتواري (وزير التخطيط السابق) في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وعلى مدى ٤٦ يوم محاكمة، استمعت الدائرة المؤلفة من القضاة سيكولي (رئيسا) وبوسا وراجونسون لشهادات ١٧ شاهدا من شهود الإثبات. وتنظر الدائرة حاليا في التماس مقدم من المدعي العام بإضافة خمسة شهود لدحض الدفع بالغيبة في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وبغض النظر عن القرار الذي سيتخذ بشأن هذا الالتماس، من المقرر بدء مرافعة الدفاع في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ويتوقع صدور الحكم في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة ٣٣ قرارا خطيا، وقرارين شفويين وقرارا واحدا بشأن الجدولة. وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، وبعد أن خلصت الدائرة إلى وجود ما يكفي من البيّنات لتحريك دعوى ازدراء المحكمة ضد أحد الأشخاص لما ادُّعي من قيامه بكشف معلومات سرية وبأعمال التهديد والترهيب وغيرها بحق أحد شهود الإثبات، أصدرت الدائرة أمرا بدلا من لائحة اتهام.

(ج) الدائرة الابتدائية الثالثة

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة الابتدائية الثالثة ثلاثة أحكام، أحدها في قضية إعادة محاكمة، والثاني في دعوى ازدراء المحكمة والثالث في قضية تتعلق بإقرار بالذنب. واستكملت الدائرة مرحلة تقديم الأدلة في قضيتين، وواصلت إجراءات المحاكمة في قضية واحدة يمثل فيها عدة متهمين، وبدأت الإجراءات في قضية أخرى، واستعدت لبدء المحاكمة في قضيتين.

الحكم الصادر في قضية نشوغوزا

٣٥ - في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أصدرت الدائرة المؤلفة من القضاة خان، رئيسا، وموثوغا وأكاي، حكمها في قضية كاموهاندا ضد ليونيداس نشوغوزا، وهو محقق كان يعمل مع الدفاع. وأدانته بتهمة ازدراء المحكمة وبرأته من ثلاثة تهم أخرى في لائحة الاتهام. وحُكم على نشوغوزا بالحبس لمدة ١٠ أشهر. وبالنظر إلى ما لدى نشوغوزا من رصيد دائن من الفترة التي قضاها في مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة في أروشا منذ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أمرت الدائرة بالإفراج عنه فورا. وقد بدأت المحاكمة في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩. واستمعت الدائرة إلى ١٦ شاهدا على مدى ٢٣ يوم محاكمة. واستُمع إلى المرافعات الختامية في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

حكم بالعقوبة في قضية باغاراغازا

٣٦ - في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أصدرت الدائرة المؤلفة من القضاة جونسين (رئيسا)، وتوزموخاميدوف وكام، حكما بالعقوبة في حق ميشيل باغاراغازا، المدير العام السابق للمكتب الحكومي المعني بمراقبة صناعة الشاي الرواندية.وحُكم عليه بالسجن لمدة ثماني سنوات. وقد كان من المقرر أن تبدأ محاكمة باغاراغازا في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩. لكن قبيل هذا التاريخ، قدم الطرفان التماسا مشتركا يدعو المحكمة إلى النظر في اعتراف المتهم بالمشاركة في ارتكاب الإبادة الجماعية. وقبلت الدائرة اعتراف المتهم بالجرم في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ واستجابت لالتماس الادعاء العام تعديل لائحة الاتهام بإسقاط جميع التهم الأخرى الموجهة ضد باغاراغازا. وفي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، استمعت الدائرة إلى شاهد واحد عن سلوك المتهم وقبلت شهادات خطية واستمعت إلى المرافعات الختامية للطرفين.

الحكم الصادر في قضية موفونيي (إعادة محاكمة)

٣٧ - في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠، أصدرت الدائرة المؤلفة من القضاة بايرون، رئيسا، وكام وجونسين، حكمها في إعادة محاكمة ثارسيس موفونيي، القائد العام بالنيابة السابق لمعسكر منظمة الخدمة الخارجية في بوتاري. وثبتت إدانة موفونيي وحُكم عليه بالسجن لمدة ١٥ سنة مع احتساب المدة التي سبق أن قضاها في السجن. وكانت إعادة المحاكمة التي افتُتحت في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ تتعلق بادعاء واحد وارد في لائحة الاتهام، وهو التحريض على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. واستمعت الدائرة إلى ١٣ شاهدا على مدى تسعة أيام من المحاكمة. وأُلقيت المرافعات الختامية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

حكم قيد الصياغة: نتاو كوليليايو

٣٨ - بدأت محاكمة دومينيك نتاوكوليليايو، النائب السابق لحاكم مقاطعة غيساغارا الفرعية في مقاطعة بوتاري، في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩، أمام القضاة خان، رئيسا، وموثوغا وأكاي. واستدعى الادعاء ١٢ شاهدا على مدى ١٢ يوم محاكمة، واستمعت الدائرة إلى ٢٣ شاهدا من شهود الدفاع على مدى ٢١ يوم محاكمة. واختُتمت مرحلة تقديم الأدلة في هذه القضية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأودع الادعاء العام والدفاع مذكراتهما الختامية يومي ٢٥ شباط/فبراير و ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠، على التوالي. وأجريت زيارة ميدانية إلى رواندا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، واستمعت الدائرة إلى المرافعات الختامية للطرفين في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة ٢١ قرارا وأمرا. ويتوقع صدور الحكم بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

قضية في انتظار المرافعات الختامية: غاتيتي

٣٩ - بدأت محاكمة جان - بابتيستي غاتيتي في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أمام القضاة خان (رئيسا) وموثوغا وأكاي. واستُمع إلى الشهود على مدى ٣٠ يوم محاكمة. واختتم الادعاء مرافعته في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بعد تقديم ٢٢ شاهدا. وبدأت مرافعة الدفاع في ٢ آذار/مارس ٢٠١٠ واختُتمت في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٠ بعد استدعاء ٢٧ شاهدا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة ٢١ قرارا خطيا و ٦ أوامر جدولة. وسيُستمع إلى المرافعات الختامية في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٠. ويتوقع صدور الحكم بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

المحاكمات الجارية: كاريميرا وآخرون ونزابونيمانا

٤٠ - في محاكمة كاريميرا وآخرين، بدأت الدائرة المؤلفة من القضاة بايرون (رئيسا)، وكام وجونسين، الاستماع إلى دفاع المتهم الثاني من المتهمين الثلاثة، جوزيف نزيروريرا، الأمين الوطني للحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية، في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. لكن نظرا إلى وفاة جوزيف نزيروريرا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ بعد فترة مرض طويلة، أُغلقت الدعوى المرفوعة ضده. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انعقدت الدائرة مدة ٨١ يوما واستمعت إلى ٤٩ شاهدا وأصدرت ١٥٣ قرارا وأمرا. ومن المقرر أن يبدأ ماثيو نغيروماباتسي، الرئيس السابق للحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية، دفاعه في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٠. وتشمل هذه القضية أيضا إدوارد كاريميرا، وزير الداخلية في الحكومة الانتقالية والنائب السابق لرئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية. ويتوقع صدور الحكم في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٤١ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، افتُتحت محاكمة كاليكستي نزابونيمانا، وزير الشباب في الحكومة الانتقالية، أمام القضاة بوسا، رئيسا، وتوزموخاميدوف وراجونسون. واستدعى الادعاء ١٩ شاهدا واختتم مرافعته في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وبدأ الدفاع مرافعته في اليوم التالي. واستمعت الدائرة الابتدائية إلى ٢٠ شاهدا خلال الجلسة الأولى لمرافعة الدفاع، التي اختتمت في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ومن المقرر أن تُستأنف المحاكمة في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٠. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أودعت الدائرة الابتدائية ٣٣ قرارا خطيا، بما في ذلك عدة قرارات تتعلق بالتعاون مع دولة عضو للحصول على معلومات هامة بشأن دفع بالغيبة. ويتوقع صدور الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

إجراءات ما قبل المحاكمة

٤٢ - بدأت الدائرة المؤلفة من القاضي بايرون، رئيسا، والقاضي جونسين والقاضي أكاي إجراءات ما قبل المحاكمة في قضية غريغوار نداهيمانا. وكان قد أُلقي القبض عليه في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومثل لأول مرة أمام المحكمة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ حيث أنكر جميع التهم الموجهة إليه في لائحة الاتهام. وأصدرت الدائرة ستة قرارات وعقدت اجتماعا لإجراءات ما قبل المحاكمة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠. ومن المقرر بدء المحاكمة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ أمام القضاة آريي (رئيسا) وتوزموخاميدوف وأكاي.

٤٣ - وتتولى الدائرة المؤلفة من القضاة بايرون، رئيسا، وكام وجونسين، النظر أيضا في إجراءات ما قبل المحاكمة في قضية إلديفونسي نيزييمانا. وكان قد أُلقي القبض عليه في

٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في أوغندا، ومثل لأول مرة أمام المحكمة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ حيث أنكر جميع التهم الموجهة إليه في لائحة الاتهام. وعقدت الدائرة اجتماعان لاستعراض الحالة مع الطرفين في ٥ آذار/مارس ٢٠١٠ و ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وأصدرت ١١ قرارا. ويتوقع بدء المحاكمة في وقت لاحق من عام ٢٠١٠.

(د) دائرة الاستئناف

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظرت دائرة الاستئناف في استئنافات مرفوعة ضد ١٠ أحكام، وفي ١٣ استئنافا تمهيديا، و ١٥ التماسا للمراجعة أو لإعادة النظر. وأصدرت دائرة الاستئناف أربعة أحكام، منها حكم بشأن ازدراء المحكمة، و ١١ قرار استئناف تمهيدي، و ١٣ قرارا تتعلق بالمراجعة أو إعادة النظر، و ١٢٨ من الأوامر والقرارات الممهدة للاستئناف.

أحكام استئنافية: زيغيرانيرازو وبيكيندي ونشاميهيغو ونشوغوزا

٤٥ - أدانت الدائرة الابتدائية الثالثة بروتايس زيغيرانيرازو، رجل أعمال، بارتكاب الإبادة الجماعية وجريمة الإبادة بوصفها جريمة ضد الإنسانية، وحكمت عليه بالسجن لمدة ٢٠ عاما مرتين وبالسجن لمدة ١٥ عاما مرة واحدة، يقضيها كلها كعقوبات متزامنة. واستمعت دائرة الاستئناف إلى الطرفين في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في أروشا. وفي حكمها الصادر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، نقضت دائرة الاستئناف إدانات زيغيرانيرازو وأصدرت حكما بتبرئته بعد أن تبين لها وجود عيوب قانونية ووقائعية في تقييم دفعه بالغيبة.

٤٦ - وأدانت الدائرة الثالثة سيمون بيكيندي، المغني والمؤلف الموسيقي، بالتحريض بشكل مباشر وعلني على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وحكمت عليه بالسجن لمدة ١٥ عاما. وعقدت جلسة الاستماع إلى الاستئناف في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في أروشا. وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠، أيدت دائرة الاستئناف إدانة بيكيندي والحكم الصادر ضده.

٤٧ - وأدانت الدائرة الابتدائية الثالثة سيميون نشاميهيغو، نائب المدعي العام السابق في سيانغوغو، بتهمة الإبادة الجماعية، والقتل العمد والإبادة وأفعال أخرى لا إنسانية بوصفها جرائم ضد الإنسانية وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة. واستمعت دائرة الاستئناف إلى مرافعات الطرفين في أروشا في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠، قبلت دائرة الاستئناف قبولا جزئيا استئناف نشاميهيغو حيث أسقطت إداناته بارتكاب بعض الجرائم وأيدت إداناته بتهمة الإبادة الجماعية والقتل العمد والإبادة وأفعال أخرى لا إنسانية

بوصفها جرائم ضد الإنسانية. ونقضت دائرة الاستئناف الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية وحكمت على نشاميهيغو بالسجن لمدة ٤٠ عاما.

٤٨ - وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠، رفضت دائرة الاستئناف دعوى الاستئناف التي رفعها ليونيداس نشوغوزا، وهو محقق كان يعمل مع الدفاع، ضد إدانته بتهمة ازدراء المحكمة من قبل الدائرة الابتدائية الثالثة. وإذ أيدت دائرة الاستئناف هذه الإدانة، أيدت أيضا عقوبة الحبس لمدة ١٠ أشهر.

استئنافات أخرى ضد الأحكام

٤٩ - قدم كل من إيمانويل روكوندو وكاليستي كاليمانزيرا وثارسيسي ريتراهو استئنافا ضد الأحكام الابتدائية الصادرة في محاكمة كل منهم، وكذلك فعل المدعي العام في قضيتي روكوندو وكاليمانزيرا. واستمعت دائرة الاستئناف لتلك الاستئنافات في أروشا في حزيران/يونيه ٢٠١٠ وتجري حاليا المداولات المتعلقة بها. وقدم كل من ثيونيستي باغوسورا وألويس نتاباكوزي وأناتولي نسينغيومفا، إضافة إلى ثارسيسي موفونيي وإفريم سيتاكو استئنافات ضد الأحكام الابتدائية الصادرة في محاكمة كل منهم، وكذلك فعل المدعي العام في قضيتي موفونيي وسيتاكو. ويجري حاليا الاستماع إلى المرافعات الاستئنافية للأطراف.

دال - أنشطة مكتب المدعي العام

٥٠ - بالإضافة إلى إعداد وإجراء المحاكمات والاستئنافات المذكورة في هذا التقرير، واصل مكتب المدعي العام الأعمال التحضيرية لمحاكمة هاربين ألقي القبض عليهما مؤخرا، ولعقد جلسات حفظ الأدلة بموجب القاعدة ٧١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة، ولإحالة قضايا الهاربين إلى الهيئات القضائية الوطنية بموجب القاعدة ١١ مكررا.

٥١ - وخلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، أفضت الجهود المتسارعة التي يبذلها فريق التعقب إلى إلقاء القبض على هاربين اثنين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. وبفضل التعاون المستمر مع الدول الأعضاء في المنطقة، تسنى التعجيل بنقل المقبوض عليهما، غريغوار نداهيمانا وإلديفونسي نيزييمانا، إلى المحكمة لمحاكمتهما. وأُلقي القبض على هارب ثالث، هو جون بوسكو أوينكيندي، في أوغندا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ ونُقل إلى المحكمة في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠. وتتواصل الجهود التي يبذلها فريق التعقب من أجل اعتقال الهاربين العشرة المتبقين، وبخاصة الهاربين الثلاثة فيليسيان كابوغا وبروتي مبيرانيا وأوغسطين بيزيمانا،

المقرر محاكمتهم في أروشا. أما الهاربون السبعة الآخرون، فمن المقرر إحالتهم إلى الهيئات القضائية الوطنية.

٥٢ - وقام المدعي العام بزيارات وعقد مناقشات مثمرة رفيعة المستوى مع مسؤولين من عدة دول أعضاء بشأن مسألة التعاون مع مكتبه. بيد أن التعاون مع كينيا ظل يطرح تحديا كبيرا. وبالنظر إلى استمرار عدم استجابة كينيا لطلبات المحكمة، قام رئيس المحكمة، بناء على طلب من المدعي العام بموجب المادة ٢٨ من النظام الأساسي للمحكمة، بإبلاغ مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠١٠ بعدم تعاون كينيا مع المحكمة فيما يتعلق بالهارب فيليسيان كابوغا.

٥٣ - وواصل المدعي العام تعاونه مع رواندا في جهودها الرامية إلى معالجة العقبات التي تحول دون تمكن المحكمة من إحالة القضايا إلى رواندا. وفي هذه الأثناء، سلم المدعي العام إلى رواندا ملفات قضايا ٢٥ متهما آخرين خضعوا للتحقيق من جانب المحكمة لكنها لم توجه إليهم تهم رسمية. ويتوقع أن تتخذ رواندا، بعد مزيد من التحقيقات، الإجراءات المناسبة ضدهم في محاكم القانون العام الوطنية.

٥٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، استضاف المدعي العام الندوة السنوية للمدعين العامين للمحاكم الجنائية الدولية في كيغالي. وقد حضر هذه الندوة المدعون العامون وكبار موظفي جميع المحاكم الدولية وممثلون عن منظمات المجتمع المدني الرئيسية وبعض المدعين العامين السابقين وكبار موظفي المحاكم المخصصة. وبالنظر إلى ما يجري من تقليص عدد المحاكم المخصصة، عقدت الندوة مناقشات مثمرة بشأن تراث هذه المحاكم وتأثيرها في القانون الجنائي والإنساني الدوليين والإجراءات الكفيلة بتعزيز الجهود المتواصلة لمكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب الجرائم الجماعية.

٥٥ - وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، قامت عدة دول أعضاء بتعزيز جهودها الرامية إلى التحقيق مع المشتبه فيهم الروانديين الواردة أسماؤهم في قائمة المطلوبين للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وإصدار قرارات اتهام بحقهم بغرض محاكمتهم أمام الهيئات القضائية الوطنية. ولمقاضاة هؤلاء المشتبه فيهم بصورة فعالة، تواصل سلطات الادعاء الوطنية التماس المساعدة القانونية المتبادلة وتبادل المعلومات من المحكمة. ونتيجة لذلك، تزايد بصورة ملحوظة عدد الطلبات الموجهة إلى الادعاء العام التماسا لمعلومات من قاعدة بيانات مكتبه الواسعة. ويمثل ذلك مؤشرا إيجابيا على التعاون الدولي ضد الإفلات من العقاب وتحقيق المساءلة على أعلى المستويات.

هاء – أنشطة قلم المحكمة

١ – مكتب رئيس قلم المحكمة

٥٦ – واصل مكتب رئيس قلم المحكمة اتصالات دبلوماسية رفيعة المستوى مع الدول والمنظمات الدولية. وعمل، عن طريق الاتفاقات الرسمية وغير الرسمية، على كفالة تعاونها من أجل دعم حسن سير أعمال المحكمة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت زيادة كبيرة في التعاون القضائي مع الدول الأعضاء. حيث أرسل المكتب أكثر من ٣٠٠ مذكرة شفوية ومراسلات أخرى لطلب المساعدة والتعاون القضائيين من الدول الأعضاء.

٥٧ – وواصلت رواندا التعاون مع المحكمة من خلال تيسير تدفق الشهود من كيغالي إلى أروشا وتوفير المستندات ذات الصلة لاستخدامها في إجراءات المحاكمة.

٥٨ – وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تمت تبرئة محتجزين اثنين. ونقلت المحكمة شخصا واحدا قضت بتبرئته، في حين ظل ثلاثة أشخاص تحت حماية المحكمة، على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها رئيس قلم المحكمة لإيجاد بلد إقامة لهم. ولقد أصبحت هذه المسألة، فضلاً عن نقل الأشخاص المُدانين الذين سيكملون مدة عقوبتهم، مسألة حاسمة بشكل متزايد في الوقت الذي تنتقل فيه المحكمة صوب مرحلة إنهاء أعمالها.

٥٩ – وسجل قسم العلاقات الخارجية والتخطيط الاستراتيجي، من خلال خدمات الدعم المتعلقة بالبروتوكول ما مجموعه ٢ ٩٧٨ زائرا، بما في ذلك كبار المسؤولين وأفراد من عموم الجمهور والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، مما يمثل زيادة كبيرة بالمقارنة مع الفترة السابقة.

٦٠ – ونجح القسم في حشد التبرعات للصندوق الاستئماني للمحكمة، مما مكنها من إنجاز أنشطتها في مجالي بناء القدرات والتوعية. إذ تشكل هذه الأنشطة جزءا هاما من ولاية المحكمة وتراثها، وأداة حيوية لسد الفجوة الإعلامية بين المحكمة وشعب رواندا على المستوى الجماهيري.

٦١ – وافتُتحت عشرة مراكز إعلامية إضافية بمقاطعات في مواقع مختلفة في رواندا. وتقوم هذه المراكز فعلا بدور رئيسي في تحسين الاتصالات وتيسير اطلاع أعضاء الجهاز القضائي الرواندي والجمهور بصفة عامة على الاجتهادات القضائية للمحكمة وغيرها من المواد القانونية. وتقوم هذه المراكز أيضا بدور الميسر في حلقات العمل التي تنظمها المحكمة للتوعية وتبرز للشعب الرواندي الإنجازات التي حققتها المحكمة وما توجهه من تحديات.

٦٢ - ويتعلق أحد مشاريع التواصل الرئيسية بإذكاء وعي الشباب وتثقيفهم في مجال منع الإبادة الجماعية في منطقة البحيرات الكبرى. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، تم توقيع اتفاق تمويل بين المحكمة وجمهورية ألمانيا الاتحادية. ونُظمت منافسة في المقالات والرسوم شارك فيها طلبة من ٧٤ مدرسة وتناولت مسائل العدالة الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب ومساهمة المحكمة في المصالحة الوطنية. وفي عام ٢٠١٠، أطلقت المحكمة هذا المشروع في خمس من عواصم شرق أفريقيا، وكذلك في مقر المحكمة في أروشا.

٦٣ - واستهدفت أنشطة تواصل أخرى يمولها الاتحاد الأوروبي تعزيز قدرة الجهاز القضائي الرواندي والتوعية بعمل المحكمة في أوساط الجمهور الرواندي. ومن بين أنشطة التوعية الأخرى، نُظمت حلقات عمل في جماعات محلية شتى في رواندا لفائدة نحو ٠٠٠ ٥ مشارك، فضلا عن أكثر من ٠٠٠ ٢٠ طالب ومدرّس من المدارس الرواندية.

٦٤ - وتمكن قسم العلاقات الخارجية والتخطيط الاستراتيجي، بواسطة مجموعته لأنشطة الاتصال، من كفالة نشر المعلومات المتعلقة بأنشطة المحكمة على نطاق واسع، وذلك من خلال عقد اجتماعات صحفية وإصدار الرسائل الإخبارية والنشرات الصحفية، إضافة إلى موقع المحكمة على شبكة الإنترنت والأفلام والكتيبات الإعلامية باللغتين الإنكليزية والفرنسية ولغة كينيارواندا. وردت الوحدة على العديد من الاستفسارات الواردة من وسائط الإعلام المحلية والدولية وأذاعت العديد من الإجراءات القضائية عن طريق شبكات السواتل لكي يستخدمها العاملون في وسائط الإعلام. وأقامت الوحدة معارض بشأن عمل المحكمة في جمهورية تترانيا المتحدة ورواندا وكينيا وبوروندي وأوغندا. ونظمت عروض أفلام ومحادثات ومناقشات في كيغالي وفي جميع المقاطعات الأخرى برواندا. وتقام اتصالات مستمرة مع الجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية في المنطقة.

٦٥ - وتواصلت أنشطة بناء القدرات لفائدة نحو ٧٠٠ من الأخصائيين القانونيين في رواندا بهدف زيادة تعزيز قطاع العدالة الرواندي في مجالات من قبيل التحقيق وحماية الشهود وإدارة الأدلة والمعلومات ومهارات الدفاع الشفوي والخطي، والقدرة على استلام ملفات القضايا المحالة من المحكمة وإجراء المحاكمات فيها بفعالية. ونُظمت حلقة دراسية عن القانون الجنائي الدولي ومنافسة ''المحاكمة الصورية'' شارك فيها ٦٠ عضوا من أعضاء نقابة المحامين الرواندية.

٦٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعد مركز تنسيق الشؤون الجنسانية مقترحات لالتماس الأموال من أجل تجديد الموارد المستنفدة للصندوق الاستئماني لدعم برنامج الشهود. وقد تلقت الحملة حتى الآن مساهمة من حكومة إسبانيا ستساعد في ضمان توفير

الرعاية البدنية والنفسية للشهود المقيمين في رواندا، وبخاصة أولئك الذي يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالإضافة إلى ذلك، واصل الشهود المقيمون في رواندا الاستفادة من المشورة التي تراعي الفوارق بين الجنسين والتي يقدمها الممرضون النفسيون المقيمون في عيادة المحكمة في رواندا.

٦٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استقبل برنامج التدريب الداخلي ٢٦٥ متدربا في المحكمة. وكُلف خمسة وسبعون في المائة منهم بالعمل إما في دوائر المحكمة أو في مكتب المدعي العام. واستقبلت الدوائر، بوجه خاص، ضعف عدد المتدربين القانونين مقارنة بالمرات السابقة. ونظرا لصعوبات مالية، لم يتلق برنامج الباحثين القانونيين التمويل من الصندوق الاستئماني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أن هناك أربعة باحثين قانونيين من أربعة بلدان أفريقية استفادوا من التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة أكثر من ٢٠٠ طلب مدرج حاليا في قائمة طلبات البحوث القانونية، في انتظار إمكانية تجديد التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي أو الصندوق الاستئماني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشئ برنامج جديد، هو برنامج الباحثين القانونيين التطوعي، من أجل اجتذاب المساعدة الطوعية لمحامين مؤهلين من مختلف أنحاء العالم. وقد أتاحت هذه البرامج الثلاثة مجتمعة مساعدة قانونية وإدارية تمس الحاجة إليها في عمل المحكمة، ودعما أساسيا لتنفيذ استراتيجية الإنجاز. وقامت وحدة الخدمات القانونية وبرنامج التدريب الداخلي أيضا بدور استشاري قانوني هام فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بتنفيذ القواعد الإدارية للأمم المتحدة وتفسيرها على نحو سليم، وفيما يتعلق بالمسائل التي تنشأ بين موظفي المحكمة والسلطات التنزانية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، توسطت الوحدة في حل ١٧ قضية بين الموظفين ومكاتب إنفاذ القانون المحلية، وكذلك الموظفين المحليين. ولا يزال العديد من القضايا المماثلة جاريا.

٢ - شعبة الخدمات القضائية والقانونية

٦٨ - قدم قسم إدارة شؤون المحكمة خدمات الدعم إلى المحكمة فيما تضطلع به من عمليات قضائية، بما في ذلك الدعم المقدم لإجراء الزيارات الميدانية إلى رواندا، وتصديق شهادات الشهود، وتقديم الإفادات الخطية، وعقد جلسات استماع عن طريق وصلة فيديو من مختلف البلدان. وكجزء من أنشطة بناء القدرات التي التمستها الدول، واصل القسم تنظيم دورات إيضاحية وتدريبية لممثلين من مختلف البلدان الأفريقية بشأن نظام الإنتاج الفوري لمحاضر الجلسات المعمول به في المحكمة. وعقد أيضا دورات متخصصة لتعزيز قدرة جهاز المحاكم الرواندية. وكعنصر أساسي في الأعمال التحضيرية التي تقوم بها المحكمة

استعدادا للانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، واصل القسم أيضا عمله في تحرير مجموعة التسجيلات السمعية – البصرية لإجراءات المحكمة وتحويلها رقميا.

٦٩ – وقدم قسم محامي الدفاع وإدارة مرافق الاحتجاز دعما إداريا عالي الجودة لمختلف أفرقة الدفاع والمحتجزين في أروشا. وواصل القسم تنفيذ نظام المبلغ المقطوع لتجهيز وتسوية رسوم ومصاريف الدفاع. وطُبق هذا النظام بكفاءة على جميع القضايا في كل مرحلة من مراحل الإجراء. وبصفة عامة، تواصل تحسين الممارسات المعمول بها في برنامج المساعدة القانونية، مما أسفر عن تحقيق وفورات. وبلغ العمل في الفوترة الإلكترونية مرحلته الأخيرة وسيتم توسيع نطاق تطبيقها ليشمل جميع الأفرقة في سياق فترة الإبلاغ المقبلة.

٧٠ – وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، كان مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز يأوي ما مجموعه ٣٧ شخصا (٢٥ محتجزا و ١٢ شخصا مدانا). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استقبل المرفق ٢٣ شاهدا محتجزا من رواندا، وخمسة شهود سجناء من مالي، وثلاثة شهود سجناء من بنن للإدلاء بشهاداتهم في محاكمات مختلفة. وقامت لجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة إلى المرفق في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠ وخلصت إلى أن أجنحة المرفق مطابقة للمعايير الدولية.

٧١ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل قسم دعم الشهود والضحايا على ضمان مثول مجموع ٢٠٠ شاهد في الوقت المناسب، جُلبوا من ٢١ بلدا لدعم محاكمات ١٠ متهمين. وأجريت تقييمات للأخطار التي تحذق ببعض الشهود. ووفقا لتدابير الحماية التي أمرت بها دوائر المحكمة الابتدائية، تم تحرير محاضر الجلسات بقصد شطب المعلومات التي تكشف هوية الشهود أو أفراد عائلاتهم، وذلك قبل إعلان تلك المحاضر للملأ. وقام القسم بتكثيف أنشطته للرصد بعد المحاكمات في بلدان إقامة الشهود الذين مَثَلوا أمام المحكمة. وقد حظي العديد من الشهود المقيمين في رواندا بطائفة واسعة من أنواع المساعدة الرامية إلى تعزيز إعادة تأهيلهم طبيا ونفسيا. ونجحت جهود القسم بفضل تعاون عدة دول أعضاء أتاحت وثائق السفر المؤقتة التي مكنت الشهود من السفر من أروشا وإليها، وكذلك تعاون مكاتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عدد من البلدان الأفريقية التي ساعدت في تسهيل حركة الشهود وحمايتهم. كما قدمت بعض الدول، مثل بلجيكا، المساعدة في حراسة الشهود أثناء تنقلاتهم.

٧٢ – وواصل قسم خدمات اللغات تقديم خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية والنسخ إلى دوائر المحكمة، والأطراف المعنية، وقلم المحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمت ترجمة ٧ أحكام و ١٤٣ قرارا، بالإضافة إلى عدد كبير من الوثائق الأخرى. وأُعدت قائمة للمترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين ومدققي النصوص، وذلك للحيلولة دون حدوث

أي تعطيل محتمل للمحاكمات. وبالإضافة إلى ذلك، أسندت مهمة ترجمة بعض الوثائق إلى مترجمين خارجيين ومراجعين مستقلين من أجل تخفيف عبء العمل الثقيل الذي يضطلع به القسم.

٧٣ - وقدم قسم المكتبة والمراجع القانونية دعمه للعملية القضائية من خلال اقتناء ونشر موارد المعلومات والوثائق ذات الصلة. فقد تمت زيادة مجموعة مكتبة أوموسانزو للتوعية التي يوجد مقرها في كيغالي زيادة كبيرة، وذلك لتلبية احتياجات المستخدمين الروانديين والدوليين. وسعيا إلى الترويج لعمل المحكمة وزيادة فرص الاطلاع على اجتهاداتها القضائية، ولا سيما في المناطق التي لا توجد بها خدمة الإنترنت، أصدرت المكتبة طبعات جديدة للنص الكامل ''للوثائق الأساسية والسوابق القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا''، مزودة بإمكانية البحث، وذلك في شكل مجموعة أقراص فيديو رقمية (DVD) تغطي الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٩، ومجموعة أقراص بيانات مدمجة (CD-ROM) لعام ٢٠٠٩. وقد نُشرت هذه المواد على نطاق واسع في رواندا وفي مناطق أخرى. وفي سياق مبادرات التواصل وبناء القدرات في رواندا، نظمت المكتبة حلقة عمل عن استخدام المواد القانونية الإلكترونية لفائدة المعهد الرواندي للممارسة القانونية والتنمية، تلقى خلالها ٣٥ عضوا من أعضاء الجهاز القضائي الرواندي، منهم قضاة ومدعون عامون ومحامون، التدريب على تقنيات الاطلاع على المواد القانونية الإلكترونية، بما في ذلك الاجتهادات القضائية للمحكمة.

٣ - شعبة خدمات الدعم الإداري

٧٤ - تنطوي عملية تقليص أعمال المحكمة على تحديات كبيرة فيما يتعلق بجميع عمليات المحكمة. وقد واصلت شعبة خدمات الدعم الإداري العمل بشكل استباقي ومرن لمعالجة هذه التحديات.

٧٥ - وينتمي موظفو المحكمة إلى ٧٦ بلدا. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، كان يعمل بالمحكمة ٦٥٦ موظفا، في حين أن العدد الكامل المأذون به هو ٧٨٦ وظيفة، مع وجود ١٣٠ وظيفة شاغرة، مما يمثل معدل شواغر قدره ١٧ في المائة. وبالاستناد إلى الاتجاه الحالي في معدل تناقص عدد الموظفين (بين حالات انتهاء الخدمة والاستقالات وعمليات النقل الخ)، وبالنظر إلى أن الموظفين ما برحوا يبحثون عن وظائف أكثر استقرارا في أماكن أخرى، فإنه من المتوقع أن يرتفع معدل الشواغر إلى أكثر من ٢٠ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٠. أما النسبة بين الجنسين في صفوف موظفي الفئة الفنية وما فوقها، فهي ٦١ في المائة للذكور و ٣٩ في المائة للإناث.

٧٦ - وخلال مرحلة التقليص، لا يزال اجتذاب الموظفين الأكفاء واستبقائهم يشكل تحديا كبيرا. إذ ساهم قصر مدة العقود الممنوحة للموظفين في زيادة الشعور بانعدام الاستقرار لديهم، وما برح يؤثر سلبيا في إنتاجيتهم. ووضعت الشعبة تدابير ترمي إلى استبقاء الموظفين، كما تجري مشاورات مع مكتب إدارة الموارد البشرية بشأن سبل إصدار العقود وفقا لجدول المحاكمات كوسيلة لمنح عقود أطول مدة للموظفين الذين ستستمر الحاجة إلى خدماتهم. وشُرع في عملية استشارية أخرى لاستبقاء الموظفين هدفها تحديد عدد وتشكيلة الموظفين الذين يتعين استبقاؤهم حتى تنتهي المحكمة من إنجاز أعمالها. ومن المزمع إنهاء هذه العملية قبل نهاية آب/أغسطس ٢٠١٠.

٧٧ - وقام مركز الموارد الوظيفية بتنظيم عدة حلقات عمل للتطوير الوظيفي والتدريب لدعم الموظفين في تحقيق طموحاتهم الوظيفية. ويواصل قسم تخطيط الموارد البشرية مساعدة الموظفين الذين هم بصدد ترك المحكمة للحصول على عمل في أماكن أخرى. وقد أصدر هذا القسم فعلا موجزا إلكترونيا للمؤهلات (صحائف الوقائع الإلكترونية) متاحا لجميع مسؤولي التوظيف على نطاق المنظومة، ويخطط لإقامة معرض آخر للوظائف، بعد النجاح الذي حققه المعرض الأول المعقود في آب/أغسطس ٢٠٠٩، والذي شاركت فيه الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى لاستعراض مؤهلات الموظفين، وإجراء المقابلات معهم، وتقديم عروض التوظيف لهم. ويقدم القسم أيضا المشورة للموظفين والقضاة بشأن استحقاقاتهم النهائية والآثار المترتبة على الترتيبات التعاقدية الجديدة والنظام الإداري للموظفين.

٧٨ - ويواصل قسم السلامة والأمن تحديث واختبار مختلف خططه لحالات الطوارئ من أجل ضمان أمن وسلامة موظفي المحكمة ومبانيها وأصولها وعملياتها من خلال تعزيز التفاعل مع الدوائر الأمنية في البلد المضيف، ومع مكتب المستشار الأمني لجمهورية تترانيا المتحدة. ولم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير أية حوادث كبرى. وقد نُفذت المبادئ التوجيهية الأمنية للأمم المتحدة تنفيذا كاملا وتم إطلاع الموظفين على معلومات السلامة والأمن بصورة منتظمة وفي الوقت المناسب.

٧٩ - ويواصل قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات تقديم دعم حيوي للمحكمة. وتقوم وحدة تجهيز البيانات الإلكترونية بصيانة الهيكل الأساسي للمعلومات والتكنولوجيا في المحكمة، وذلك من خلال توفير الدعم لمختلف وحدات العمل وتلبية احتياجاتها الحاسوبية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ تشغيل عدد من نظم العمليات الداخلية على شبكة الإنترنت، مما ساهم في تحسين كفاءة وتوقيت العمليات الإدارية العادية المضطلع بها في شعبة خدمات الدعم الإداري. وأُدخلت تحسينات هيكلية على مركز الشبكات والبيانات من أجل

استبدال المعدات القديمة وتعزيز القدرة لدعم الرقمنة السمعية البصرية الحاسمة وغير ذلك من المشاريع المتعلقة بتراث المحكمة. وتقوم الوحدة السمعية – البصرية بتوفير التغطية بالفيديو لجميع إجراءات المحكمة كما تقدم خدمات التداول بالفيديو من أجل عقد اجتماعات الشهود والاستماع إلى شهاداتهم عن بُعد.

٨٠ - وقدمت وحدة الخدمات الصحية الدعم العلاجي والوقائي والمشورة للمصابين بصدمات نفسية، واضطلعت بواجبات طبية – إدارية لفائدة القضاة والموظفين ومعاليهم، وكذلك المحتجزين والشهود والضحايا. وقامت الوحدة برصد صحة المرضى من خلال أربع وحدات فرعية: اثنتان في كيغالي واثنتان في أروشا. وفي كيغالي، تلقى الشهود فحصا طبيا كاملا ورعاية طبية كاملة قبل نقلهم إلى أروشا للإدلاء بشهاداتهم. وفي أروشا، قدمت الوحدة الفرعية لمرفق الأمم المتحدة للاحتجاز الرعاية إلى المحتجزين والسجناء والشهود المسجونين. وفي عيادة المقر، تلقى المرضى الأدوية والخدمات المختبرية والتحصين بصورة مجانية.

٨١ - وانكبت وحدة إسداء المشورة والرعاية على معالجة المشاكل النفسية والاجتماعية للموظفين وأفراد أسرهم، ونفذت أنشطة الرعاية تحقيقا لرفاه جميع الموظفين. وواصلت الوحدة أيضا تقديم المشورة للشهود المصابين بصدمات نفسية، والدعم النفسي المتخصص للموظفين وأسرهم. وقد أتيحت خدمات مستشار الموظفين على مدار ٢٤ ساعة.

٨٢ - وفي مجال إدارة الموارد، واصلت وحدة الميزانية تقديم خبرتها بشأن التخطيط لاستخدام الموارد المتوافرة ومراقبة هذا الاستخدام ورصده بشكل سليم. ويواصل قسم الشؤون المالية تقديم الخدمات الموثوقة في الوقت المناسب إلى الموظفين وغيرهم من المتعاملين مع المحكمة.

٨٣ - وقدم قسم الخدمات العامة وقسم المشتريات دعما حيويا للمحكمة. وشرع قسم خدمات إدارة المباني، وفقا لاستراتيجية الإنجاز، في نقل الفائض من حاويات الإقامة من كيغالي إلى أروشا بغرض استخدامها كمكاتب، مما أتاح إعادة بعض الأماكن المستأجرة العادية إلى مالكها. وقام قسم خدمات إدارة الأصول بتحسين عملية استلام وتفتيش البضائع التي تشتريها المحكمة. وبُذلت الجهود من أجل بدء العمل بنظام غاليليو لإدارة المخزون. وعمل قسم خدمات إدارة الأصول على التعجيل بعملية التصرف في الممتلكات ومرافق التخزين في سياق تقليص عمليات المحكمة. وسعيا إلى رصد ومراقبة استخدام المركبات الرسمية، قامت وحدة خدمات النقل بتزويد جميع مركبات المحكمة بأجهزة تعقب تعمل بنظام تحديد المواقع، مما يتيح معلومات آنية عن استخدام الوقود والموقع الفعلي للمركبة وهويتها

والسرعة التي تجري بها قيادتها. ولم يساهم هذا النظام في تعزيز الانضباط على الطرق فحسب، وإنما أيضا في استعادة المركبات الرسمية المسروقة بسرعة. وواصلت وحدة السجل المركزي/البريد/الحقيبة والمحفوظات توفير خدماتها لسائر فروع المحكمة. وواصل مرفق المحفوظات المركزية عملية حفظ السجلات التي تعدّها أقسام/وحدات الشعبة ومسح البيانات الوصفية ضوئيا وإدخالها في قاعدة البيانات المعدّة بنظام الإدارة الكلية لمعلومات السجلات. وأنشئ هيكل تنظيمي للحفظ في كيغالي من أجل سجلات شعبة خدمات الدعم الإداري في كيغالي.

ثالثا – النتائج والتوصيات

٨٤ – أحرزت المحكمة تقدما كبيرا خلال السنة الماضية صوب بلوغ أهداف استراتيجية الإنجاز، على الرغم من مواجهة عبء عمل ثقيل جدا. وصدرت سبعة أحكام في قضايا تتعلق بمتهم واحد، وبدأت عشر محاكمات جديدة. واستُكملت مرحلة تقديم الأدلة في ثماني من هذه المحاكمات العشر وصدرت الأحكام في خمسة منها. وعلى مستوى المحاكمات، يتوقع صدور الأحكام في القضايا الاثنتي عشرة المتبقية التي تشمل ٢٤ متهما قبل نهاية عام ٢٠١١.

٨٥ – ويظل تعاون الدول هو الركن الأساسي لقدرة المحكمة على إنجاز ولايتها. وتعرب المحكمة عن تقديرها لما تبديه الدول الأعضاء من ثقة دائمة وما تقدمه من دعم مستمر.

٨٦ – وبفضل التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، تسنى إلقاء القبض على ثلاثة هاربين في المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. لكن لا يزال على المحكمة والدول الأعضاء بذل المزيد من الجهود من أجل ضمان إلقاء القبض على الهاربين العشرة المتبقين، وبخاصة المتهمين الثلاثة الرفيعي المستوى المقرر محاكمتهم أمام المحكمة، والذين تمكنوا من الإفلات من قبضة العدالة لمدة تزيد على ١٦ عاما. فاستمرار إفلاتهم من العقاب أمر لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبله.

٨٧ – وحثت المحكمة الدول الأعضاء على تقديم تعاونها أيضا فيما يتعلق بنقل ثلاثة أشخاص تمت تبرئتهم ولا يزالون تحت حماية المحكمة. وسيكون إبداء الدول الأعضاء استعدادها للسماح لهم بالإقامة في أراضيها مؤشرا مهما على التزامها بالعدالة الدولية وبسيادة القانون.

٨٨ - وأخيرا، تظل القدرة استقطاب العدد الكافي من الموظفين المتمرسين واستبقائهم تحديا رئيسيا أمام المحكمة وهي تشرف على إنهاء أعمالها. وتعرب المحكمة عن تقديرها لكل الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء للجهود المبذولة من أجل معالجة حالة التوظيف المتعذرة.

٨٩ - وتدعو المحكمة المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه من أجل مدّها بالموارد اللازمة التي تحتاجها لإنجاز أعمالها بسرعة حتى تتمكن هذه المؤسسة الرائدة في مجال العدالة الجنائية الدولية من تنفيذ ولايتها وإنصاف ضحايا الجرائم الشنيعة التي ارتكبت في رواندا في عام ١٩٩٤.